اشكاليات التوافق السياسي في العراق:
مقاربة تحليلية سياسية – شرعية – اجتماعية

م.م. بهدين صبري نايف شمدين

bahdinnaief77@gmail.com

مركز وعي للاستشارات وبناء القدرات – أربيل

الملخص:-

تعد الديمقراطية التوافقية او كما يطلق عليها البعض بالديمقراطية التكاملية احد وابرز نماذج الديمقراطية الحديثة والتي ظهرت لمعالجة بعض المشكلات والازمات التي تعاني من الديمقراطيات الحرة في العالم.

وتعود فكرة الديمقراطية التوافقية الى المفكر الهولندي ارنت ليبهارت والذي يعد من اوائل المنظرين لها واعتبارها نظرية للحكم الديمقراطي في مجتمع متعدد ، كما ورد في كتابه المعروف " الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" الصادر عام ١٩٦٨م .

وجدير بالذكر ان هذا المفهوم خضع لتسميا ت عدة فقد وصفها جيرالد لامبورغ بعبارة " الديمقراطية النسبية " في موضوعة بحثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا ، اما عالم الاجتماع بنغهام باول اطلق عليها عبارة " التجزوء الاجتماعي " وسماها يورك بهذا المسمى.

الكلمات المفتاحية: **الشريعة الاسلامية ، العراق ، الدستور ، الديمقراطية ،الاسلام السياسي.**

Forms of Political Consensus in Iraq: A Political-Legitimate-Social Analytical Approach

Assistant Professor / Bahdin Sabry Nayef Shamdin
bahdinnaief77@gmail.com
Awareness Center for Consulting and Capacity Building - Erbil

Abstract:-

Consensual democracy, or as some call it, integrative democracy, is one of the most prominent models of modern democracy, which emerged to address some of the problems and crises that free democracies suffer from in the world.

The idea of consensual democracy goes back to the Dutch thinker Arendt Lijphart, who is considered one of its first theorists and considered it a theory of democratic governance in a pluralistic society, as stated in his well-known book "Consensual Democracy in a Pluralistic Society" published in 1968.

It is worth noting that this concept has been subject to several names. Gerald Lamborg described it with the phrase "relative democracy" in his research on democracy in Austria and Switzerland. The sociologist Bingham Powell called it "social fragmentation," and York called it.

Keywords: ***Islamic Sharia* Iraiq* The constitution* Democracy* Political Islam)***

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

يعد التوافق السياسي أحد الركائز الأساسية في بناء الدول الحديثة، لاسيما في المجتمعات المتعددة عِرقيًا وطائفيًا، حيث تُشكّل آليات المشاركة السياسية والحكم التوافقي وسائل لتحقيق الاستقرار والسلم الأهلي. وفي الحالة العراقية، تبلورت فكرة التوافق السياسي بعد عام ٢٠٠٣ كإطار لضمان مشاركة كافة المكونات في العملية السياسية، إلا أن هذا التوافق لم يكن خاليًا من الإشكاليات.فقد أدى تطبيقه العملي إلى عدد من التحديات البنيوية والسياسية، منها تعميق الانقسام الطائفي، وضعف الأداء الحكومي، وتفاقم الفساد والمحاصصة، ما ولّد حالة من عدم الرضا الشعبي وعدم الاستقرار السياسي المستمر.وانطلاقًا من هذه الإشكالية، يسعى هذا البحث إلى دراسة التوافق السياسي في العراق من زوايا متعددة: سياسية، وشرعية، واجتماعية، من أجل تقديم قراءة تحليلية شاملة تساعد على فهم أعمق لطبيعة الأزمة وآفاق الحل.

أهمية الموضوع

١. **أهمية نظرية:** يُسلط الموضوع الضوء على مفهوم التوافق السياسي باعتباره أحد المفاهيم السياسية الحيوية في الدول متعددة الهويات، ويُسهم في إثراء الأدبيات السياسية والشرعية حول أنماط الحكم وآليات المشاركة في السلطة.

٢. **أهمية عملية:** يُمكن أن يُسهم البحث في وضع تصورات عملية لمعالجة الأزمة السياسية في العراق، من خلال اقتراح بدائل أو تطوير صيغة التوافق الحالي بما يحقق العدالة السياسية ويُعزز الانسجام المجتمعي.

3 . **أهمية وطنية:** نظرًا لما يمرّ به العراق من أزمات سياسية واجتماعية متكررة، فإن دراسة أسباب تعثر التوافق السياسي وتحليل آثاره تمثل ضرورة لفهم الواقع الوطني والعمل على تجاوزه.

أهداف البحث:

١. تحليل مفهوم التوافق السياسي وتطوره في السياق العراقي ما بعد ٢٠٠٣.

٢. بيان الإشكاليات الناتجة عن تطبيق التوافق السياسي في العراق، من الناحيتين النظرية والعملية.

٣. تقويم التوافق السياسي من منظور شرعي واجتماعي، ومدى انسجامه مع مبادئ العدالة والمساواة.

٤. البحث في بدائل سياسية قد تُسهم في تجاوز الأزمات الناتجة عن التوافق القائم.

٥. تقديم توصيات لصُنّاع القرار من أجل إصلاح العملية السياسية وبناء نظام حكم أكثر فاعلية وشمولًا.

لابد من القول أن مصطلح الديمقراطية التوافقية مصطلح حديث النشأة في العالم الاسلامي والعربي.

ولهذا لم ينل الدراسة المكثفة وخاصة ان كل من العراق ولبنان من الدول التي خاضت هذه التجربة الحديثة حيث طرحت فكرة الديمقراطية التوافقية كحل لمشكلة ممارسة السلطة وطريقة ادارة الحكم وخاصة في المجتمعات ذات التعددية المتنوعة اجتماعيا ودينيا وقوميا وتعاني من حالة الاستقرار والعنف السياسي والمجتمعي .

عموما تشكل الديمقراطية التوافقية احد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية فهي خلافا للديمقراطية التمثيلية لاتستند الى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات ، والاحتكام الى منطق الاغلبية الحاكمة والاقلية المعارضة ، والاعتماد المتواتر على اسلوب الاقتراع او الانتخاب ، بل تعتمد اساسا على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الاساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من اعلى هرمه الى اسفله من دون الخضوع لسلطة الاغلبية .

والنموذج التوافقي او مايطلق عليه بالديمقراطية التوافقية جاء كحل لازمة التعددية الثقافية ، وكان عالم السياسة (آرينت ليبهارت) أول من سعى الى رسم ملامح هذا النموذج وحدد ملامحه على النحو التالي :

❖ نظام سياسي يقوم على ائتلاف واسع يضم ممثلي كل الجماعات الثقافية او معظمها ، ويتخذ صورا قد تكون حكومة ائتلافية او مجلس اعلى او هيئة استشارية تكون ذات نفوذ قوي في مجال التوفيق عند نشوب خلافات على خلفية ثقافية او اثنية او دينية .

❖ يمتلك حق النقض او (الفيتو) المتبادل لحماية مصالح الجماعات الاصغر ينص عليه في الدستور او القانون ويلزم بأتخاذ قرارات معينة بالاجماع .

❖ يعتمد على نظام حصص او ماتسمى (الكوتا) لضمان تمثيل مختلف الجماعات الثقافية او اهمها بحيث لايهيمن احدها او يستبعد بعضها او يهمش .

❖ تتمتع كل جماعة ثقافية بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي في ادارة شئونها الدينية والتعليمية والاجتماعية مع تحييذ الاتجاه صوب الفيدرالية في حالة تركز كل من الجماعات الثقافية في اقليم معين .

وينبغي الاشارة الى ان (آرنت ليبهارت) قدم نموذجين ، الاول عام ١٩٦٩ هو مفهوم الديمقراطية التوافقية ، واستمر ينظر له طوال ثلاثة عقود ، وفي العام ٢٠٠٠ كتب مقالا اعترف فيه بأن كتاباته تبدو متناقضة وطرح النموذج الثاني وهو (البديل التوافقي) واعتبره اكثر ملائمة للمجتمعات المتعددة [١] .

هذا بشكل مختصر جدا طبيعة النموذج التوافقي وبالتأكيد ان هذا النموذج تعرض لانتقادات عديدة على الرغم من نجاحه في دول مثل بلجيكا ولوكسمبرج وسويسرا وماليزيا ، وابرز الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج كونه لايحقق ديمقراطية كافية او كاملة لانه لا يسمح لاي مجال للتنافس السياسي ولايضمن وجود حكومات تتمتع بالقدرة والكفاءة ، ويهتم بتحقيق التوازن بين الجماعات على حساب الحرية الفردية ، ومشكلة هذا النموذج في العالم العربي انه لم ينجح في الحالتين العربيتين اللتين طبقت فيهما وهما لبنان عام ١٩٤٣ والعراق منذ عام ٢٠٠٣.... رغم نجاحه في حالات اخرى من دول العالم .

ويعود فشل التجربة في الحالتين اللبنانية والعراقية الى طبيعة المؤثرات الخارجية والاقليمية في كل منهما ، فمثلا في لبنان كانت هذه المؤثرات قوية ، فقد صمد النموذج التوافقي (المسمى طائفيا) لاكثر من عقدين وتعرض لازمات عدة منها ازمة عام ١٩٥٨ التي نتجت عن الصراع بين معسكري الحرب الباردة العربية في بدايتها ، ولكنه لم يتحمل تداعيات الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على ارضه وكان اثر هذه المؤثرات واضحا في مقدمات الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ، وكذلك استمرت الازمات حتى الوقت الحاضر على الساحة اللبنانية.

اما في العراق فقد اخذ بالنموذج التوافقي في ظرف غير طبيعي تحت الاحتلال الامريكي وفي ظل اختلال فادح في موازين القوى بين الجماعات الثقافية وتعرض لازمات مرورا بالحرب الاهلية

---

[١] د.رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي ، مجلة زانكوى سليماني ، العدد (٣٠) ، تشرين الاول ٢٠١٠. وكذلك لمزيد ن التفاصيل حول الديمقراطية التوافقية ينظر :ارنت ليبهارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة حسني زينه ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ،٢٠٠٦ ، ص ٤٥. وكذلك ينظر : غسان سالم ، قراءة في كتاب الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٧٦٢ في ٢٠٠٩/٩/٧ .

ووصولا الى الوقت الحاضر وهو ينتقل من ازمة الى ازمة اشد ومازال يواجه صعوبات كبيرة .[1]

والاسئلة التي تثار في مجال التجربة العراقية وممارسته للديمقراطية التوافقية تتبلور بالآتي :[2]

- لماذا فشل النموذج التوافقي في العراق هل الخلل في بنية هذا النموذج من الناحية المنهجية ام الى ظروف غير طبيعية جعلت الازمة اقوى من ايجاد حلول لها .
- لماذا اختار العراق الديمقراطية التوافقية كأسلوب للحكم ؟ وهل فعلا ان العراق يطبق نموذج الديمقراطية التوافقية ام انها غطاء وديكور لممارسة نمط آخر من اسلوب الحكم وترسيخ نموذج يروج له بأسم الديمقراطية ألا وهو ديمقراطية الطوائف والمحاصصة الطائفية ؟
- ولو فرضنا جدلا ان العراق اختار نمط التوافق الديمقراطي أسلوبا للحكم حسب الخطاب السياسي المعلن ، هل نجحوا في إيجاد استراتيجية لادارة حالات النزاع والصراع وتوجيهها ورسم مساراتها بأتجاه التعاون والتوافق بدلا من التنافس والتناحر ؟
- هل ساهمت تجربة الديمقراطية التوافقية العراقية في رسم وتحديد الهوية الوطنية والمواطنة ؟
- هل رسخت هذه التجربة المحاصصة الطائفية والقومية وبالتالي عطلت صنع القرار السياسي والخطاب السياسي الموحد ؟
- ما رؤى القوى السياسية العراقية للديمقراطية وهل تتضمن برامجها توافق واتفاق على اعتبار استراتيجية التوافق الديمقراطي ضمن ثوابت العمل الوطني؟
- هل استطاعت الديمقراطية التوافقية من خروج العراق من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ وهل ساهمت في ترسيخ أسس التعايش السلمي بين مكوناته أولا وعبر تقاسم السلطة والشراكة الفعلية للحكم التوافقي ثانيا ؟
- واخيرا هل نجاح الديمقراطية التوافقية في العراق يشترط مسبقا اجراء الحوار التوافقي الوطني وفقا لاعتقاد سائد بأن الحوار التوافقي مضمونه الحوار الصريح الذي يهدف اولا واخيرا تصفير المشكلات والقضايا العالقة ومسببات الصراع والنزاعات والاختلافات ، ورسم خارطة طريق لبناء العراق ، تمهيدا لتطبيق الحكم التوافقي بكل شفافية وديمقراطية قائمة على أسس الحكم العادل والوطن للجميع ؟

[1] د. وحيد عبد المجيد ، الصراعات الداخلية وازمة التعددية في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٥ ، ابريل ، ٢٠٢١.

[2] ونشارك مع د. رشيد عمارة في الفرضيات التسائلية للبحث : ينظر المصدر السابق .

هذه تساؤلات مشروعه تحتاج الى البحث العلمي المحايد ، خاصة ان البحث في الموضوعة العراقية ليس سهلا لان التأزم الحالي قائم وجدلية التوافق الديمقراطي موضوع لم يحسم في مفاهيمه الاولية وترك الجوانب التاسيسية للتوافقية وهذا هو الاشكال بل المعضلة الكبرى في التجربة العراقية ؟

(فرضيات التأسيس التوافقي العراقي)

الفرضية الاولى (الرمزية او ازمة الهوية) :

وهي مرتبطة بسؤال رئيسي لمن نعترف بالولاء ؟ هل للدولة كوحدة متجانسة ، ام لاحدى مقومات الهوية ؟

مما لاشك فيه ان ازمة الهوية تشير الى غياب فكرة المواطنة بين افراد المجتمع ، بما يعنيه ذلك من غياب الولاء السياسي الموحد الذي يتجه الى حكومة وطنية جامعة قوية ، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية او الاثنية وليس ولاؤه للحكومة المركزية هو المشكل لسلوكه الاجتماعي ومن ثم افتقاد فكرة الدولة الواحدة .

ولتقريب مصطلح الهوية يجب الحديث عن هوية الفرد الذات التي تتكون من عدة هويات فرعية أهمها: [1]

- الهوية الدينية – الطائفية .
- الهوية القبلية – العشائرية .
- الهوية المدنية او القانونية وهي الشعور بالمواطنة في الدولة .
- الهوية القومية وهي شعور الانتماء الى الامة .
- الهوية الوطنية وهي شعور الانتماء الى شعب الدولة .

وبناءا على ذلك تتعدد اشكال ازمة الهوية بأنها : [2]

- من حيث علاقة الهوية بأقليم الدولة (بمعنى ان للمتغير الجغرافي دور في تحديد ازمة الهوية).

[1] ينظر حول ذلك : محمد امين بن جيلالي ، مشكلة بناء الدولة : دراسة ابيستمولوجية وفق ادبيات السياسة المقارنة ، الجزائر، ٢٠١٣ ، ص ٣٨.

[2] ينظر بالتفصيل : ادير اليازيد ، معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لفترة مابعد الغزو الانجلو امريكي ٢٠٠٣ -٢٠١٤، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ٢٠١٥ ، ص ٤٥ .

❖ من حيث علاقة الهوية بالبنية الاجتماعية (تحدث ازمة الهوية بتتدخل المتغير الطبقي – الفوارق الطبقية في احداث انقسامات داخل البنية الاجتماعية .

❖ من حيث علاقة الهوية بالتباينات العرقية والاثنية (تنشأ ازمة الهوية نتيجة عدم قدرة الدولة على اداء وظائفها بفعالية ، اي قدرة الدولة على تحويل ولاء الافراد وانتماءاتهم الضيقة (العشائرية – الطائفية) الى النظام السياسي المركزي .

❖ من حيث علاقة الهوية بالموروث الثقافي .(تحدث الازمة نتيجة التغيير الاجتماعي السريع ونشوء الوعي الحاد بالتفاوت العميق في القوة والمصالح جراء الاخذ بالوسائل والافكار الغربية في تحديث المجتمع السياسي في اطار ما يسمى بالعولمة الثقافية .

وفي حالة العراق ، فان التعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية او حالة فريدة بين دول العالم ، هنالك كثير من الدول تتصف مجتمعاتها بالتعددية وقد تصل الى تعددية مفرطة من التكوينات العرقية والاثنية والمذهبية والثقافية ولكنها تعيش في حالة استقرار وسلام .

لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق ان يؤمن بالتعددية ويحفظ الحقوق والحريات العامة لكل افراد الشعب من دون تمييز او تفرقة اوتعصب ودفع مصلحة الوطن فوق الانتماءات الفرعية والهويات المتعددة ، فالدولة هي الشكل التنفيذي والمؤسساتي للوطن وهي بدورها شيء مختلف جذريا عن النظام الحاكم ، فالوطن هو الحيز الجغرافي الذي تعيش عليه مجموعة بشرية معينة ، حيث يتفاعل الافراد مع بعضهم ومع الارض التي يقطنون عليها ، فالوطن ليس علاقة عابرة مؤقتة وقصيرة ، بل هي مجموعة العلاقات الانسانية والثقافية والمادية ، لذا ليس بمقدور الهويات الفرعية في مجتمع متعدد اثنيا بناء دولة وطنية لان مجال عملها واشتغالها اساسا هو الحيز الاجتماعي (المجتمع) وليس الحيز السياسي (الدولة) .

ومن المعلوم ان من اهم مواصفات الدولة الحديثة انها وطنية لذا فأن الثقافة الفرعية لاتستطيع بناء وطن ، لكونها ستشغل في حيز فئتها الاجتماعية التي تمثلها ، والهويات الفرعية تقيد خيارات الفرد لصالح قرار الجماعة الطبيعية ، فتقيم احزابا فئوية او طائفية او عرقية تشتغل بقوة انتمائها الفرعي وليس بقوة البرنامج السياسي[1] وبالتالي فعندما تستلم السلطة سيكون برنامجها الحكومي يعكس برنامجها السياسي الفئوي او الطائفي او القومي وبالتالي تفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية وهنا تحدث الازمات والصدامات بغياب العدالة والمساواة بين مكونات المجتمع كافة .

[1] ينظر د. فائز صالح اللهيبي ، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، المجلد الخامس ، العدد ١٣ ، في ٣١ /مارس – اذار / ٢٠٠٩ .

فالديمقرطية التوافقية في العراق عجزت عن بناء الاستقطاب المجتمعي العمودي ورسخت الخطاب السياسي المحدد بشريحة اجتماعية معينة ، وهذا خلف حالة من التمزق العاطفي ، بعبارة ادق تسييس الهويات الفرعية الاجتماعية على حساب الهوية الام الجامعة والمعبرة عن المستوى الوطني الجمعي .

ان احلال (الديمقراطية الطائفية) محل الديمقراطية التوافقية أثر بشكل كبير على بناء الهوية الوطنية والمواطنة ، فمازالت ازمة الهوية تمثل احدى تحديات النظام السياسي العراقي ... وهنا يجب ان يكون الوطن هو الايديولوجية التي ينطلق منها كل الهويات الفرعية ، اي ان تتعدد الرؤى ولكن لاتتعدى سقف مصلحة الوطن والمحافظة عليه من خلال التأكيد على اسس الشراكة ونبذ مفاهيم مثل المركز والاطراف ، او حكم الاقلية والاغلبية ، وانهاء التميز غير العادل في توزيع الثروات في ظل الايمان بضرورة التوازن العام في حركة القيم المختزنة في المجتمع وادارته على قواعد انسانية تضمن العدالة الاجتماعية .

الفرضية الثانية (التأسيس السياسي والنظمي (الازمات المركبة) :

وتنطلق هذه الفرضية من عدة اجتهادات وتحليلات تدور حول طبيعة الازمات في العراق هل هي ازمات مركبة ؟ ام اختلال في بنية نظام الدولة ؟ ام هي صراع الدولة واللادولة ؟ ام هي ازمة سياسية بامتياز ؟

وفي هذا المجال يمكن ايجاز اهم الطروحات الفكرية التي تناولت مسببات الازمات في العراق وهي :

اولا : الازمة في العراق هي أزمة بنيوية مركبة ، عنوانها الازمات الاجتماعية هي الاساس في كل الازمات، حيث بداياتها تدور حول الجدليات التي رافقت الاحتلال الامريكي للعراق وهي ثلاث جدليات : جدلية الداخل والخارج ، جدلية التوحد والتجزئة ، وجدلية التعارض بين الهوية السياسية والهويات غير السياسية ، والذي حدث ان جدلية الخارج تفوقت على جدلية الداخل ، وجدلية التجزئة على جدلية التوحد ، وجدلية الهويات الفرعية على الهوية الوطنية.[1]

ثانيا : الازمة في العراق هي ازمة سياسية بأمتياز ، وكل مايشهده العراق من ازمات انما هي تداعيات للازمة السياسية ، وهي ازمة تكمن ببنية نظام الدولة السياسي ، ومن ثم فهي ازمة اختلال بنيوي ، بمعنى ازمة تراكمية قوامها (المحاصصة والطائفية) تعود اصولها الى اول تشكيل حكومي

[1] ينظر د. اسراء علاء الدين ومجموعة باحثين في : وقائع الندوة التي نظمها مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية بعنوان (العراق في ٢٠٢٠ ازمات متتالية وحلول منتظرة) ، موقع شبكة النبأ للمعلوماتية ٢٣ / اذار / ٢٠٢٠

بعد الاحتلال الامريكي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في ١٣ / ٧ / ٢٠٠٣ قائما على اساس المحاصصة الطائفية والتوافق السياسي ، وهذا يعني ان جميع الحكومات اللاحقة لمجلس الحكم الانتقالي حملت في طياتها ذات البذور التي قام على اساسها المجلس الانتقالي من حيث المحاصصة والتوافق ، وهو مايفسر لنا الاتي : [١]

- ❖ غياب صانع القرار السياسي بحكم مبدأ التوافق ادى الى عدم اتخاذ القرارات او تعطيلها .
- ❖ ضعف الاداء الحكومي في ضبط الجماعات المسلحة وعدم ضبط التجاوز العشائري على حساب الدولة والحكومة والقانون ، وفشل كل الحكومات في مسألة حصر السلاح بيد الدولة .
- ❖ ضعف وترهل وهشاشة الجهاز التنفيذي الاداري للدولة والتضخم المخيف في الدوائر والموظفين والوظائف وعناوين الاجهزة التنفيذية في كل وزارة ومؤسسة ، بعبارة ادق غياب الاستراتيجية الادارية .
- ❖ ضعف الضوابط القانونية وتضارب القوانين والافراط في اصدارها وتعارضها مع القرارات السياسية والحكومية ، تضخم الجهاز القضائي بتركة كبيرة من القوانين النافذة وغير النافذة وبين القرارات التي تصدر من السلطة التنفيذية وبين القوانين التي تشرع في الاجهزة التشريعية .

ثالثا : هناك ازمة فكر وادراك لدى اغلب الطبقة السياسية لطبيعة التحديات التي تواجه الدولة العراقية ، اذ ان العقلية السياسية التي حكمت العراق لم تكن عقلية بناء واصلاح بل كانت عقلية هدم وتصفية حسابات ، وعقلية كانت ولاتزال تعيش في الماضي وارهاصاته ، وعليه فأن الواقع يؤشر ان المسار الذي اعتمدته الطبقة السياسية في العراق لم يكن مسارا ديمقراطيا حقيقيا بقدر مامثل شكل من اشكال تقاسم السلطة والنفوذ واحتكار ادوات ووسائل القوة لديمومة تلك المغانم والمكاسب بغض النظر عن كون تلك الوسائل شرعية ام غير شرعية ، طالما كانت تضمن الاستمرارية والبقاء للاحزاب والشخصيات السياسية. [٢]

ولعل مايؤيد هذ الرأي ان النظام السياسي في العراق بعد التغيير لم ينتج مؤسسات ديمقراطية حقيقية تكرس سيادة القانون والنظام ، بقدر ما انتج احزاب تتصارع على السلطة على حساب المصلحة الوطنية العراقية .

[١] ينظر د. ميثم عنيدي علي ومجموعة باحثين ، نفس المصدر السابق .

[٢] ينظر د. سليم كاطع ومجموعة باحثين ، المصدر السابق .

رابعا : هناك من يطرح ازمة الاداء الحكومي تلك التي تتعلق برسم وصنع وتنفيذ السياسات الحكومية او البرنامج الحكومي ، يكاد يكون اجماع على ان جميع البرامج الحكومية التي قدمت متشابهة وكأنها استنساخ لما فيها من مشاريع ومخططات تنموية ووعود وبالتقدم والازدهار وبجعل العراق اولا عالميا من حيث البناء والاعمار والتنمية وبلغة مثالية وطنية الا ان الواقع يكون عكس ذلك تماما بل الوضع يزداد سوءا وتدهورا وانهيارا لكافة ميادين السياسات الحكومية السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية وحتى على مستوى الاداء السياسي الخارجي ويمكن ايجازها بما يلي : [1]

١. معوقات في تحديد المشكلة وتعريفها ووضع سلم الأولويات للمشاكلات العامة ؛ بسبب ضعف أجهزة صنع السياسات المبنية على أساس التوافقات والانتماءات الحزبية ، ما يجعل الجهاز الحكومي مبني على المحاباة وليس الكفاءة ، ويفتح مجال للاجتهاد والرؤية الحزبية والفئوية على حساب المنهج العقلاني.

٢. معوقات في إعداد المقترحات ومشاريع القوانين التي تتناقض من خلال رؤية متناقضة لمصالح الفئات والمكونات الاجتماعية وليس كونها مشكلة عامة ، ما يؤدي إلى إخفاق في إقرار السياسة العامة عن طريق مشاريع قرارات تلبي الاحتياجات وحل المشكلة العامة.

بجملة أخرى ، وباستعارة مراحل المدخل النظمي ، فإن الإشكالية تتمثل في مرحلة التكوين ، أي استيعاب المطالب في أبنية النظام السياسي التشريعية والتنفيذية التي تكون متنافرة وتتعلق بمصالح فئوية .

٣. معوقات على مستوى تنفيذ السياسة العامة المتعلق ببناء الإدارة العامة وكفائتها ، بوصف الإدارة العامة والجهاز البيروقراطي ، الأداة الأساس في تحديد الخطوط الأولية للسياسة العامة ، وفي وضع التشريعات والتعليمات موضع التنفيذ وإخراجها إلى الحيز العملي ، وهو ما يتطلب أن تكون الإدارة العامة مبنية على أساس الكفاءة كمعيار لتولي الوظائف العامة ، وبما أن معيار المحاصصة والتوافقية

[1] ينظر حول ذلك : مها جابر سلمان الربيعي ، النظام السياسي في العراق : بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١١، وكذلك ينظر د. وصال نجيب العزاوي ، قياس جودة نظام الحكم : انموذج فاعلية الاداء الحكومي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ . وكذلك ينظر : باسم المنذري ، طبيعة وبنية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الحوار المتمدن ، ٢٦ / ٣ / ٢٠١٢ . وكذلك مهدي جابر مهدي : اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢/١٢/١ .

والتمثيل الاجتماعي في النظام التوافقي هو المعيار الغالب قبل معيار الكفاءة والتخصص ، فإن الإدارة ستكون ضعيفة.

٤. معوقات على مستوى تقويم آثار السياسة العامة ومحاسبة المقصرين ، ففي مجال تنفيذ البرنامج الحكومي بالوزارة مثلاً أو في مجال تنفيذ الموازنة العامة في الجانب الاستثماري ، نلاحظ هناك فرق بين فقرات البرنامج وأبواب الموازنة وبين المتحقق منهما في مشكلات الأمن والخدمات والمصالحة تستوجب تدخل البرلمان بوصفه سلطة تتمتع بوظيفة تشريعية ورقابية ، غير أن هذه الوظيفة لم تكن فاعلة بدرجة كافية لتقويم آثار السياسة العامة ؛ بسبب التوافقية في السلطة التشريعية بالإضافة إلى التوافقية في السلطة التنفيذية.

الفرضية الثالثة (طبيعة ازمات بناء الدولة):

ولعل اهم القضايا التي تناقش فرضية بناء الدولة والمعروفة على صعيد الادبيات السياسية التي تطرح اشكاليات بناء الدولة بنموذج الازمات الخمسة (ازمة الهوية ، ازمة الشرعية ،ازمة المشاركة ، ازمة التغلغل ، ازمة التوزيع) والتي هي المحاور الاساسية في ازمة بناء الدولة ليس في العراق فحسب وانما اغلب دول الشرق الاوسط والدول التي تسمى النامية او الفقيرة .

فمثلا شكلت ازمة الهوية عاملا اساسيا في غياب فكرة الدولة الواحدة ، وقد سبق تناولها في الفرضية الرمزية، اما ازمة الشرعية فهذه الازمة برزت عندما عجزت الحكومات المتعاقبة على مواجهة الازمات وتحقيق متطلبات تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا انها تركز السلطة في ايديها وتضع العراقيل امام تداولها ، بمعنى ان في العراق موضوع تداول السلطة سلميا يكاد يكون غائبا امام التداول الخشن للسلطة ... وتتزامن هذه الازمة مع ازمة المشاركة التي تعود الى النخب السياسية او الصفوة الحاكمة التي ترى من حقها ان تحكم بمفردها دون الاعتراف بالشراكة مع شركاء الوطن .

بينما ترتبط ازمة التغلغل بالقدرات التنظيمية لاي نظام سياسي ، ويقصد به التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر اقليم الدولة ، ففي العراق ليس بمقدور الحكومة المركزية بسط سيطرتها على شتى القطاعات الجغرافية والسكانية والمنافذ البرية وحتى الجوية والبحرية في كثير من الاحيان ، اضافة الى العلاقة المرتبكة مع اقليم كردستان العراق رغم اقرار الدستور بقضية الفيدرالية للكرد ولكن مازلت العلاقة بين المركز والاقليم غير مستقرة .

واخيرا وليس آخرا ازمة التوزيع ، وهذه ازمة مركبة في حد ذاتها كونها تحتوي على : [1]

- ❖ غياب مبدأ التساوي امام القانون
- ❖ غياب او ضعف مبدأ التنمية المتوازنة .
- ❖ تمركز القوة والثروة لدى طبقة وغياب المسائلة القانونية حول الموارد والثراء الفاحش والمفاجيء لدى بعض السياسيين والاحزاب وانتشار المافيات والكسب غير المشروع يقابله انتشار الفقر وزيادة اعداد الاسر الفقيرة والمعدمة وشيوع البطالة والامراض الاجتماعية الخطيرة .
- ❖ الفساد بكل مظاهره الشمولية بدءا من اعلى الهرم الى القاعدة واستشراء مظاهر المحسوبية والمنسوبية والحزبية والرشاوي المتغلغل في مفاصل الدولة .

اذن نجد ان ازمة بناء الدولة هي محصلة لجملة ازمات متداخلة ومتشابكة تؤدي كل منها الى الاخر بطريق او بآخر ، فمهما حاولنا ان نفصل السياسي عن الاقتصادي او الامني او الاجتماعي سنجد ان هذا الامر يكاد يكون مستحيلا وذلك لتداخل هذه الابعاد والرتباط بعضها ببعض .

اضف لذلك تشير اشكالية بناء الدولة قضايا مركزية لعل من اهمها قضية الفشل في تحقيق التنمية السياسية التي تتضمن ترشيد السلوك السياسي للفرد من خلال دعم التنشئة السياسية المكرسة لمفهوم المواطنة ، وتوسيع المشاركة وامكانيات المساواة بين مختلف طوائف المجتمع من جهة وعجز الحكومات القائمة في تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مايترتب عن ذلك من احتكار السلطة وغياب التوزيع العادل للثروة من جهة اخرى احد المحددات الرئيسية في تعميق الانقسامات الطائفية وتنامي الولاءات على حساب الولاء الوطني. [2]

وبذلك تشكل اشكالية ادارة التعددية العرقية والطائفية تحديا اصيلا في بناء الدولة ، ولعل عدم تمكن السلطة المركزية في ادارة فوارق الهوية كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الحرب الاهلية الطائفية وتفاقم الازمات والتي استمرت تتراكم دون حلول ومعالجات حتى وصلنا الى ماوصلنا عليه الان .

الفرضية الرابعة :البناء الدستوري (التعديلات، المضامين):

لم تكن عملية كتابة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ طبيعية ومتناغمة ، بل اتسمت بالتعقيد وشابها

[1] ينظر ادير اليازيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ – ٢١ .

[2] المصدر السابق .ص٢٥.

الكثير من الملابسات نتيجة الظروف التي اعقبت الاحتلال الامريكي ودون الدخول في التفاصيل الا اننا سنركز على اهم المواد الدستورية محل للنقاش وهي : [1]

اولا : اسهمت كتابة الدستور عام ٢٠٠٥ في ظهور عدد من المشاكل الخلافية التي يدخل في اطارها عدد من المواد الدستورية التي لم تراع حقوق المكونات كافة ، فضلا عن الاحكام الانتقالية التي كان يفترض ان يتم البت بها نهائيا عام ٢٠٠٧ ، وابرزها المادة (١٤٠) المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها ، فضلا عن المواد التي تتعلق بصلاحيات رئيس مجلس الوزراء التي توصف بأنها مطلقة مقارنة بصلاحيات رئيسي الجمهورية والبرلمان ، والمواد المتعلقة بقانون النفط والغاز، وتقاسم الموارد المالية وقضية الجنسية والاحوال الشخصية الى جانب قانون الاحزاب والمحكمة الاتحادية .

ثانيا : ان ابرز مقترحات التعديل تدور حول النقاط التالية :

١ . طبيعة النظام السياسي (برلماني او رئاسي) .

٢ . المادة (٤٩) المتعلقة بعدد اعضاء مجلس النواب ، المادة (٦٣) المتعلقة بحقوق وامتيازات مجلس النواب ، المادة (٧٦) المتعلقة بتفسير الكتلة البرلمانية الاكبر ، المادة (١٠٢) المتعلقة بالهيئات المستقلة واهمها المفوضية العليا لحقوق الانسان ، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،وهيئة النزاهة ، والبنك المركزي ، وديوان الرقابة المالية ، وهيئة الاعلام والاتصالات ، وهيئة المساءلة والعدالة ، ومجلس الخدمة الاتحادية .

٣ . المادة (١٢٢) الخاصة بمجالس المحافظات .

ثالثا : المواقف من التعديلات الدستورية :

بالنسبة للكرد ، تحاول القوى الكردية الحفاظ على مكتسباتها لاسيما في مايتعلق بالنظام السياسي ، بينما نجد المكون التركماني يرى ان الدستور لم ينصفه ويؤكدون في تصريحات قادتهم ان الدستور العراقي وقع ضحية التوافقات السياسية وان نصف مواده تحتاج تشريعات قانونية ، اما المكون السني فرغم ان مشاركة ممثليه جاءت في اطار التسويات الشكلية فهو يطالب بالتعديلات في كل مناسبة وموقف ويتفق مع الكرد برفض موضوع التحول الى النظام الرئاسي وهذا هو مطلب المكون

[1] ينظر حول ذلك : تعديل الدستور العراقي : المضامين والمواقف السياسية والسيناريوهات ، مركز الامارات للسياسات ، ٨ ديسمبر ٢٠١٩ . وكذلك ينظر لمزيد من التفاصيل حول الدستور العراقي ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية بعنوان (عشرة سنوات على الدستور العراقي : رؤية نقدية) ٢٤-١٠-٢٠١٥ ، منشور في مجلة شؤون عراقية التي تصدر عن المركز عام ٢٠١٦ .

الشيعي الذي يطالب بالنظام الرئاسي والذي يقف ضده كافة مكونات المجتمع العراقي خوفا من التفرد بالحكم والسلطة وخسارة فرص المشاركة الفاعلة في ادارة الدولة ، اضافة الى انه يتعارض ومع مبدأ التوافقية المتفق بين القوى السياسية .

رابعا : الاشكاليات والمضامين الدستورية : وابرز هذه الاشكاليات هي اشكالية توزيع السلطة حيث اعتمد الدستور النظام الاتحادي الفيدرالي كنظام سياسي للدولة العراقية ، ومازال الجدال قائما حول موضوع الفيدرالية وتعريفها ونشأتها لاينطبق على الحالة العراقية ، الحجة الاولى تقول ان العراق كان من الناحية القانونية الدستورية دولة بسيطة لايمكن تقسيمها فيدراليا ، اما الحجة الثانية التي يتبناها الكرد ان اقليم كردستان لم يكن خاضعا لسلطة الدولة العراقية منذ عقدين ... والاشكالية المترتبة على هذين الجدلين موضوع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية والاقاليم .

الاشكالية الاخرى ترتبط بالاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية حسب الباب الرابع من الدستور والتي تتعلق بالدفاع ، والاختصاصات المتعلقة بالشؤون المالية ، والاختصاصات المتعلقة بالشؤون الخارجية ...وكلها اختصاصات مازالت موضع خلافات بين الحكومة المركزية والاقليم .

وفي الواقع ان الدستور قد خلط الى حد بعيد بين مفهومي اللامركزية السياسية واللامركزية الادارية ، كما نجده ايضا قد خلط حتى مع بعض مظاهر الدولة الكونفدرالية ، فنجد ان المحافظة تظهر بمظهر اللامركزية السياسية تارة وتظهر بمظهر اللامركزية الادارية تارة اخرى ، حيث نجد انها تظهر بمظهر الاقليم عندما منحها الدستور اغلب اختصاصات الاقليم بما فيها تلك المتعلقة بالنفط والغاز ، كما نجد انها تظهر بمظهر الدولة الكونفدرالية عندما تتفوق تشريعاتها على التشريعات الاتحادية في الاختصاصات غير الحصرية وكذلك عندما يجيز لها الدستور ان تفتح مكاتب لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية .

اضف لذلك اشكالية تتعلق بملكية الغاز والنفط والجدل حول المادة (١١١) التي تقضي بأن ملكية النفط والغاز هي ملكية كل الشعب العراقي ، وعالجت المادة (١١٢) ادارة النفط والغاز .. وكلا المادتين مازلتا موضع نزاع وجدال بين الفقهاء من جهة وبين حكومة المركز والاقليم من جهة اخرى .ومع الاعتراضات حول تقويم اختصاصات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم المتعلقة بالنفط والغاز.[1]

[1] ينظر حول ذلك : اسماعيل علوان التميمي ، اهم اشكاليات الدولة العراقية لمرحلة مابعد نفاذ دستور٢٠٠٥ ، قناة موقع الحوار المتمدن ، ٢٤ / ٥ / ٢٠١٨ .

وتبقى مسألة تعديل الدستور من المسائل المعقدة ، رغم المطالبات الشعبية والسياسية بضرورة اجراء التعديلات ، علما ان انه كان هنالك المادة (١٤٢) الخاصة بتعديل الدستور الا انها انتهت ومع مرور اربعة اشهر من عمر الدورة الانتخابية الاولى التي جرت عام ٢٠٠٦ ، والطريقة الثانية وفق المادة (١٢٦) وهي الطريقة الوحيدة امام السلطات المختصة في اجراء التعديلات الدستورية ، فالتعديل وفقا لهذه المادة يمر عبر الاستفتاء الشعبي .

عموما ان الاشكالية الدستورية في تعديل الدستور هي اشكالية سياسية في الاساس وليس اشكالية دستورية .

الأزمة المستعصية بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية التوافقية

تجسد الازمة العراقية حالة جيدة للازمة المستقرة ، فمنذ عام ٢٠٠٣ والمسرح السياسي العراقي يشهد دوامة من الازمات السياسية المتتالية ، والازمة السياسية الحالية لاتختلف عن سابقاتها من الازمات السياسية فقد جاءت لتبقى طالما بقي النظام السياسي العراقي في صيغته الحالية ، لقد اصبح العراق مصنعا للازمات السياسية ولايمكن الحديث عن العراق دون الحديث عن ازمة سياسية ماضية او حاضرة او لاحقة وفي كل ازمة تبحث الاسباب وتقدم الحلول وتفتح المنافذ السياسية للخروج من الازمة ثم تظهر ازمة جديدة وبشكل جديد وعناصر جديدة وهكذا الحال في العراق ترحيل الازمات دون ايجاد الحلول والمعالجات .

ويمكن ايجاز حقيقة الديمقراطية التوافقية في العراق بالنقاط التالية :

١ . التغيير في العراق جاء كما يقول الساسة العراقيون بمفاهيم جديدة لتكريس الديمقراطية وبناء دولة المواطنة والمؤسسات الدستورية، التي يكون فيها الشعب مصدر السلطات وتكون صناديق الاقتراع هي صاحبة القول الفصل في اختيار قادة البلاد،

إلا أننا وجدنا أن النظام السياسي الجديد في العراق بعد التغيير قد تم بناؤه على أساس حكومة الشراكة، والذي يعني مشاركة الجميع في الحكم وفي صناعة القرار بعيدا عن نتائج الانتخابات وبعيدا عن رأي الناخب العراقي وفق ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، وهي ديمقراطية جديدة ابتدعتها القوى السياسية لضمان مصالحها ووجودها في السلطة؛ حيث تفرض هذه الآلية إشراك الجميع في الحكومة ومؤسسات الدولة حسب حجم المكون والحزب والطائفة وضرورة توافق الجميع على أي قرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يتعلق بمستقبل البلاد قبل إقراره، الأمر الذي جعلنا نشهد ولادة حكومة مترهلة وبطيئة يحاول كل طرف فيها الدفاع عن حقوق الطائفة والمذهب والقومية التي ينتمي إليها بعيدا عن الهوية الوطنية.

اضف لذلك عند قراءة مدخلات العملية السياسية في العراق نجدها قامت على الطائفية والمحاصصة ، حيث شهد الشأن السياسي العراقي استقطابا حادا مس كل مفاصله فكريا ومذهبيا وسياسيا وفق مسارات طائفية عرقية بعيدا عن الهوية الوطنية ..

ومن خلال تقييم حقيقي لواقع العملية السياسية وآلية الديمقراطية التوافقية نقول بأنها لم تتمكن من إنضاج الفكر الديمقراطي لدى النخب السياسية ولم تساهم في ترسيخ المفاهيم الديمقراطية الحقيقية بما يساعدنا في بناء الدولة المدنية الحديثة، بل على العكس من ذلك نجد أن بعض القوى السياسية أصبحت تتمسك بمفاهيم المحاصصة الطائفية لتكون تلك القوى في موضع الدفاع عن وجودها ضمن السلطة أكثر من العمل على تحقيق مسؤوليتها في إدارة الدولة وحرصها على البناء الديمقراطي .

اضف لذلك ان الفساد السياسي للعملية السياسية في العراق لم يتوقف عند هذا الحد بل تجاوزه الى تحويل التعددية المجتمعية الى تعددية سياسية ، والتي لم تقم على اساس الاغلبية السياسية بقدر ماقامت على اساس الاغلبية المجتمعية ، وهي بذلك اغلبية عمودية تقسم المجتمع على اساس العلاقات الاولية والانتماءات الطائفية والمذهبية والاثنية ، لذلك فأن الاحزاب التي نشأت في هذا المشهد هي احزاب طائفية مذهبية عرقية تعتمد على الجماعة او الطائفة وتعدها الاصل في الوجود ، فباتت تشكيلات مجتمعية ليس لها حضور ووجود خارج اطار مكونها المجتمعي ، الذي اضحى يشكل هويتها الاساسي .

في الوقت الذي يفترض من السلطة السياسية ان تعمل على تعزيز وتنمية الثقة المتبادلة بين المكونات المجتمعية ، فأنها اسهمت في استغلالها وهو مايعد عائقا امام عملية بناء الدولة وبذلك اضحت الطائفية المرجعية الوحيدة في الميدان وبرز منطق الاختلاف والتنافر والتخاصم بدلا من التجانس ، وباتت التعددية المجتمعية عامل تهديد ليس لشرعية النظام فحسب بل لشرعية الدولة ايضا ، وبذلك تحولت العملية السياسية من صيغة لتحقيق المشاركة السياسية الى صيغة لتقاسم مراكز السلطة والحكم عبر محاصصة لكل مفاصل الدولة وفقا للمكون الطائفي ، الامر الذ يلغي امكانية تحقيق التمثيل الوطني ، ناهيك عن عملية التمثيل الحقيقي للطوائف .

٢ . الغريب في موضوعة الديمقراطية التوافقية العراقية ان اغلب القوى السياسية الحالية قد تبنت التداول بهذا النموذج عندما كانت في المعارضة واكدت عليه في بياناتها ومؤتمراتها التي عقدت في الخارج خاصة في مؤتمرات لندن وصلاح الدين ، وبعد عام ٢٠٠٣ كان مجلس الحكم التطبيق الفعلي لهذه الممارسة ثم وجدت الاطار التأسيسي لها في قانون ادارة الدولة والدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ، وجاءت مبررات التأسيس التوافقي في العراق على اساس التنوع القومي والديني والمذهبي لمكونات الشعب العراقي ولاجل السعي بأرتقاء الفسيفساء العراقي الى الابداع والتميز من خلال ضمان

مشاركة الجميع في بناء الوطن ، وكحل واسلوب للحيلولة دون تحول الانقسامات الى اشكال غنف دموية وحروب اهلية ولوضع اساس للتعايش والتوافق عبر تقاسم السلطة ... هذا الطرح النظري لم يتحقق على ارض الواقع السياسي العراقي فالحلول والمعالجات التي قدمتها ديمقراطية (ارنت ليبهارت) التوافقية لم تحقق هدفها في العراق فالتجربة التوافقية تنطلق من قاعدة ديمقراطية راسخة وليست ناشئة والعراق لم يشهد طوال تاريخه السياسي الحديث والمعاصر تجربة ديمقراطية تؤهله للانتقال الى مرحلة التوافق الديمقراطي. [1]

لقد أشار الدكتور (كمال المنوفي) في كتابه القيم (نظريات النظم السياسية)، إلى أن الدول الديمقراطية ذات التنوع الاجتماعي، تستند في نجاح الديمقراطية فيها إلى ما أسماه بـ(الديمقراطية الطائفية)، وقوام هذه الديمقراطية هو((أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ومن شان السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي)) . [2]

وعند التأمل الدقيق في هذا الكلام نكتشف طبيعة المأزق الخطير الذي يواجه بناء الديمقراطية في العراق، حيث إن التنوع الاجتماعي لا يصاحبه وجود نخب تصالحية أو تعاونية تخفف حدته وتوجهه نحو السلام والانسجام، بل على العكس توجد نخب تهيجية تلعب على وتر التنوع خدمة لأهداف ضيقة مرتبطة بالسلطة ومن يتولى الحكم، نخب تحرص على صب زيت الأنا الخادع على نار التنوع العدائي وصولا إلى أهدافها ، فيتم تضخيم الأنا السني في مواجهة الأنا الشيعي، والأنا العربي في مواجهة الأنا الكردي أو ألتركماني أو الكلدوآشوري، وبالعكس، حتى صار المواطن في هذا البلد يسأل نفسه كل يوم ألف مرة، ألا يوجد تنوع اجتماعي في بقية دول العالم..... فلماذا نكتوي بنار تنوعنا بدلا من أن يكون ذلك سبيلا إلى ترقينا وتطورنا؟

٣ . أن تشكيل حكومة المحاصصة (الشراكة) قد تزامن مع ظروف خاصة كان العراق يمر بها – ونقصد هنا عدم استقرار الوضع الأمني وغياب الثقة بين الكتل السياسية – الأمر الذي انعكس على علاقة المكونات الموجودة في المجتمع العراقي، مما جعل القوى الوطنية تقدم تنازلات عن بعض حقوقها والخروج بحكومة يأخذ الجميع فيها حصته بما يتلاءم مع حجمه وحجم مكونه وطائفته في

[1] علي فارس حميد : الديمقراطية التوافقية : رؤية في المفهوم والنشأة ، موقع المركز العراقي الامني ، ١٠/٣ / ٢٠١٠ .

[2] د. علي مراد العبادي : العراق وسبل الخروج من الديمقراطية الطائفية ، مركز الفرات ، ٢٨ / ٥ / ٢٠١٨ . وحول انماط النظم السياسية ينظر : د. كمال المنوفي ، النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ .

محاولة لبناء أجواء من الثقة بين الشركاء، والمضي معا في طريق بناء العراق من خلال بناء دولة المؤسسات الدستورية وأهمها المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية والتعاون فيما بينها خدمة للشعب العراقي.

ولكن ما حدث بعد ذلك لم يكن كما تم التخطيط له، حيث لم يعمل الجميع بروح الفريق الواحد، فتحول الشركاء إلى خصوم في جميع جوانب العملية السياسية ومعرقلين لكثير من البرامج الحكومية التي كانت الحكومة تسعى إلى تنفيذها عبر السنوات الماضية، فرفع الشركاء راية الاعتراض والعرقلة للمشاريع الحكومية ووقفوا في طريق تشريع القوانين التي تسهم في بناء الدولة، وانعكست المحاصصة سلبيا على عمل مؤسسات الدولة سيما البرلمان الذي أصبح ساحة للصراعات والمساومات السياسية بعيدا عن دوره التشريعي والرقابي .

وقد كانت عملية عرقلة كثير من القوانين في البرلمان العراقي مثالا على تلك الصراعات التي تعكس سياسة الاعتراض التي يتخذها البعض في عرقلة عمل الدولة والحكومة، وتقف في طريق بناء العراق وتسليح جيشه وإعادة بناء البنى التحتية للبلد الذي عانى من الحروب والحصار والتدمير لعقود طويلة وينتظر المواطن فيه دوره في الحصول على الاهتمام والخدمات التي يستحقها .[1]

٤ . ان القيادات والنخب العراقية في مختلف توجهاتها الدينية والسياسية ، تهرب من دفع مستحقات التنمية السياسية حيث ان هذه المستحقات تتطلب بعض التنازلات من القيادات والنخب، ان ما تجمع عليه القيادات العراقية في الوقت الحاضر هو بقاء النظام السياسي القائم مع ترميمه من حين لآخر لأنه يحفظ لها دورها النخبوي ويحافظ على مصالحها الخاصة على حساب المصالح العامة وعلى حساب المواطن والوطن ، وهم في كل يوم يرددون الرغبة في اصلاح النظام السياسي وتعديل الدستور لكنهم يريدون الاصلاح الشكلي الذي لا يمس جذور الازمة العراقية ولايحقق الاستقرار والامن للعراق .

٥ . واخيرا وليس اخرا ومن خلال ما تمت الاشارة اليه حول الديمقراطية التوافقية فلعل المشكلات تبدو واضحة وفي مقدمتها حق النقض الذي قد يعارض أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ الاغلبية في اتخاذ القرارات خصوصاً اذا ما كانت هذه القرارات ذات ضرورة ستراتيجية وقومية للدولة.حيث ان القرارات الصادرة أو التشريعات لايمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات ، وهي من جانب آخر تجعل المشكلة الائتلافية قائمة لأن أي طرف ينبغي أن يحقق قبول لدى الطرف الآخر.

[1] ينظر : محمد صادق جراد ، الديمقراطية التوافقية ، الشرق الاوسط ، ١٨ نوفمبر ، ٢٠١٢ .

ولعل مشكلة ايجاد حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية قد يكون أمر في غاية الصعوبة خصوصاً ما اذا كانت القرارات تتعلق بفئة معينة حيث ان خطورة المواقف تتعلق بالقرارات المتخذة بشأنها وهذا ما لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار في محاولة دراسة وتحليل مثل هذا النوع من النظم.

اذ قد تكون ادارة عملية الحكم ذات صعوبة في مجال التفاوض خصوصاً اذا ما تعلق الأمر بالمصالح وهذا ما يشكل في أدبيات الاستراتيجية أحد المعطيات المهمة في نشوء الأزمة والذي قد يؤدي الى مشكلات خطيرة لا يمكن معالجتها في ضوء التهديدات المتبادلة ووما يزيد الأمر تعقيداً دخول أطراف خارجية أقليمية ودولية تعمل على تأجيج الأزمة الداخلية مؤدية بذلك الى حرب أهلية .

يبقى ان نقول ان البحث في اشكاليات النظام السياسي العراقي ومدى ملائمة نموذج الديمقراطية التوافقية من عدمه يتطلب المراجعة التقويمية الجادة لتشخيص السلبيات والايجابيات والانفتاح على جميع الابعاد التاريخية التي تغذي الصراع السياسي في العراق والتي انتجت وخلقت تراكمات سياسية ثقيلة مازال التعبير عنها ايديولوجيا او دينيا او قوميا بوصفها مبررات لسلوك معين .

واخيرا نتساءل اين يكمن الخلل ؟ هل بتبني نموذج الديمقراطية التوافقية ام بالقائمين على تطبيقها ؟ هل يكمن بحداثة التجربة ؟ ام ان الفرضيات التي طرحناها تبقى هي المتغيرات الرئيسية التي لها الفصل في نجاح او اخفاق النظام الديمقراطي الفدرالي التوافقي .

الحوار التوافقي الوطني : بين جدلية الرفض ورهانات القبول

واستنادا لما ورد اعلاه ، نؤكد ان تشخيص الازمات السياسية لايحتاج الى كثير من التعمق والبحث والتحليل، فجميع الاسباب باتت واضحة وصريحة ، لكن المشكلة الرئيسية كانت ولاتزال في حلول تلك الازمات ، ومدى قدرتها على ان تكون واقعية ويمكن الاستجابة لها ، وان تتوفر لها مقبولية تؤسس لاجماع سياسي بين الفرقاء، ففي العراق يمكن تشخيص مفارقتين تجهضان اي مشروع او دعوة لحل مشكلة الانسداد السياسي :

الاولى : حالة قائمة حتى الان تعبر عن ادراك سياسي مأزوم يسيطر على تفكير الطبقة السياسية ، فهي لاتزال تفكر بالحلول من خلال منظار العيش في فترة انتقالية من دون تجاوز تراكمات الفشل وسوء الادارة التي انتجتها المنظومة السياسية خلال فترة الانتقال هذه ، وان وجود هذه الطبقة السياسية هو جزء من المشكلة ولايمكن ان يكون جزءا من الحل مادامت سلوكياتها السياسية لم تصل الى مرحلة النضج والادراك السياسي .

المفارقة الثانية : اعتقاد من هم بالسلطة بأن حلول الازمة السياسية تكون من خلال المبادرات السياسية وواقع الحال يشير الى هذه المبادرات لاتمثل الا تلاعبا بالمفاهيم ومجرد خطابات سياسية دعائية .

واذا رجعنا بالذاكرة نجد ان كل المشاريع والدعوات الى الاصلاح والمصالحة والحوار قد انتهى بها الحال الى توافقات بين الطبقة السياسية وظل المواطن يعاني من الخراب وعجز النظام السياسي ، فالمشكلة الاكثر تعقيدا تكمن في اطراف الحوار السياسي لان الجهات الفاعلة والمؤثرة في المجال السياسي تتباين فيما بينها من حيث القوة والنفوذ وقد تكون الحكومة والجهات التي يفترض بأنها تمثل مؤسسات الدولة هي الاضعف بين اقطاب القوى السياسية . [1]

وعليه نؤكد نقطة مهمة ، ان مايتم طرحه في هذه الورقة حول ضرورات الحوار التوافقي العراقي ليس له علاقة بأي دعوات اطلقت مؤخرا للحوار الوطني ، لان في اعتقادنا المتواضع بأن كل مايطلق من دعوات من قبل السلطة او الاحزاب هي محاولات لممارسة لعبة التوازن بين مايريده الجمهور الغاضب والناقم والمحتج على تراكمات الفشل والفساد وسوء الادارة ، وعجز النظام السياسي عن احتواء الصراعات التي تهدد وجوده اصلا .

وسنحاول استعراض مواقف التيارات والقوى السياسية والمجتمعية المختلفة حول موضوع اي مبادرة او دعوة للحوار ، وسوف نلاحظ مدى الاختلافات والتناقض في الطروحات ، فهناك من يخضع لهيمنة زعامات سياسية تهيمن على القرار السياسي ، وهناك جماعات تريد ان تفرض نفسها على المجتمع بقوة السلاح ، وبالمقابل هناك حراك احتجاجي يرفض كل ماتريده تحالفات المنظومة السياسية ، وبالتالي لاتوجد نقطة التقاء بين هذه الاطراف المهيمنة على النظام السياسي وبين الاطراف التي تريد تغيير معادلة السلطة من خلال ادخال صوت الشباب والجمهور الاحتجاجي كمتغير جديد في منظومة العمل السياسي .

وفي هذال المجال لابد من معرفة ابرز وجهات النظر التي قدمتها الاطراف والقوى السياسية بخصوص الدعوة للحوار التوافقي الوطني وهي : [2]

التيار الاول : يتبنى وجهة النظر التي ترى ان بعض السقوف العالية والاهداف الكبيرة المطالبة بحل سريع وفاعل لمشاكل بنيوية ومعضلات متغلغلة في جسم الدولة والسياسة مثل وضع حد للفساد

[1] نقلا عن اياد العنبر : العراق " حوار وطني " بلا ضمانات ، موقع الحرة عراق ، في ٢١ مارس ٢٠٢١.

[2] ينظر حول ذلك : عقيل عباس ، الحوار الوطني في العراق مرة اخرى ، سكاي نيوز عربية ، ٢٥ اذار ٢٠٢١ وكذلك ينظر للكاتب : عن اوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق ، سكاي نيوز عربية ، ٢٨ ، تشرين اول ٢٠٢١ .

المستشري وحصر السلاح بيد الدولة وانهاء المحاصصة وتصحيح العلاقة الاشكالية المعقدة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم وتقديم الفاسدين والكشف عن قتلة المحتجين والمتظاهرين للمحاكمة وتقوية مؤسسات الدولة . كلها مطالب مشروعة وصحيحة قانونيا واخلاقيا وعليها اجماع شعبي لكن وحسب وجهة نظر هذا التيار غير واقعية ولايمكن تحقيقها في عمر الحكومة الحالية الداعية لاجراء الحوار الوطني .

التيار الثاني : يطالب بتأجيل الملفات والسقوف العالية والتركيز على التمهيد لاجراء الانتخابات والعمل على تهدئة الاوضاع وتوفير الشروط الاساسية لضمان نجاح الانتخابات وحسب وجهة نظرهم ان ذلك يمكن ان يصنع وقائع واصطفافات سياسية جديدة تساهم في تخفيف الاحتقان الحالي ، وابرز بنود التفاوض التي طرحت من قبل هذا التيار خطوات يلتزم بها لحين الانتهاء من اجراء الانتخابات المقبلة وتشمل تعهدات ملزمة بأيقاف متعدد الاطراف لحملات التخوين والتسقيط السياسي ومنع استخدام السلاح خارج اطار الدولة ووقف حملات مطاردة الناشطين وحث الجمهور على المشاركة الواسعه في الانتخابات ، والقبول برقابة فاعلة على نزاهة الانتخابات من خلال منظمات اهلية رصينة محلية واقليمية ودولية في ظل اشراف عراقي رسمي عليها والتعهد بالقبول بنتائج الانتخابات سلفا في حال عدم تشكيك هذه المنظمات بنزاهتها .

التيار الثالث : يتبنى وجهة النظر التي تقول ان الدعوة الى الحوار الوطني تفتقد الى مقومات تمهيد الارضية لاجراء المصالحة الشاملة بين الاطراف المعنية بالدعوة والتي وصفت من (بالمتخلفين او المعارضين) وحسب وجهة النظر هذه ان توصيف (المعارضة) قد لايكون واقعيا لكن مع افتراض وجودها فهي بالتأكيد ان هذه القوى التي يمكن ان تقبل بالدخول في الحوار مع ممثلي الحكومة يتطلعون الى حلول جذرية لمسببات الازمات في العراق مثل حصر السلاح بيد الدولة وعودة النازحين والمهجرين قسرا الى مناطقهم والكشف عن المغيبين والتوزيع العادل للمناصب السيادية والثروات وملفات اخرى .

التيار الرابع : يؤكد ان دعوة الحوار التوافقي الوطني تبدو (عقيمة) ولن تؤدي الى حلول جذرية للازمات المتراكمة التي يعاني منها العراق طالما ان المحتجين رفضوا الدعوة ضمنا وطالما ان الدعوة اقتصرت على القوى والكيانات السياسية وهؤلاء هم متصالحون وينسقون فيما بينهم ولاتوجد اي قطيعة بينهم . ويرى اصحاب هذا التيار ان العراق بحاجة الى عقد اجتماعي تتفق عليه المكونات الرئيسية الثلاثة مع تحفظنا على التسميات (الشيعة والعرب السنة والكرد وباقي المكونات الاخرى) لتحقيق شراكة حقيقية في السلطة والموارد والتوافق على ادارة الدولة العراقية دون تهميش او اقصاء على اساس الانتماء العرقي او الديني او الطائفي او المناطقي .

التيار الخامس : ذلك الذي يتبنى الملفات التي سيناقشها الحوارالتوافقي الوطني الذي سيكون برعاية الامم المتحدة هي (الانتخابات وحصر السلاح وبناء الدولة والعلاقات الخارجية) وضرورة ان يكون الحوار بمشاركة خبراء واكاديمين واحزاب معارضة والمجتمع المدني ، وحذر هذا التيار من اقتصار الحوار على الاحزاب السياسية الحاكمة فقط كونه سيكون غير مثمر كما حصل سابقا دون جدوى .

ركائز الحوار التوافقي الوطني

لايزال تحديد موعد الحوار التوافقي الوطني وآليات عمله غير واضح المعالم .. الا ان القوى السياسية والمجتمعية تتطلع له لان البقاء على هذه الحالة الجامدة والاحتقان السياسي لايمكن ان يؤدي الا الى طريق مسدود ، وان الوضع السياسي بحاجة الى عملية تغيير وصياغة اتفاقات جديدة لانهاء الازمات والانسدادات التي يعاني منها النظام السياسي ، ويرى مراقبون سياسيون ان هذه الدعوة تمثل حوارا تأسيسيا وليس مرحليا ربما تفضي الى صياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد يوفر مخرجا للازمات المتراكمة في البلاد ، شريطة ان يكون الحوار جاد وصريح بين الفرقاء والشركاء في العملية السياسية والمكونات المختلفة يضاف اليهم ممثلي ساحات الاحتجاجات من اجل بلورة مشتركات معينة بخصوص الازمات وكيفية الخروج منها في العراق .

عموما ، نسعى دوما لايجاد طرق لانقاذ العراق من ازماته التي نخشى ان تصل بهذا البلد المتأزم الى الانقسام او الانفصال او الحروب لاسمح الله وقد اكتفى الشعب العراقي من تجرع ويلات الحروب ويستحق حياة كريمة مستقرة آمنة تليق بتاريخه العظيم وثرواته ومكانته بين دول المنطقة والعالم ، لهذا نجدد الدعوة لترميم النموذج التوافقي في مجتمع متعدد مثل العراق لايحتاج الا لبناء نموذج توافقي يجعل التعدد تميز للرقي والتقدم ولهذا نؤكد ضرورة الحوار التوافقي الشامل والجلوس على طاولة المناقشات لغرض مناقشة كل الملفات والمشاكل بهدف تصفير هذه الملفات ومن ثم البدء في وضع الاسس السليمة لبناء انموذج الديمقراطية الحقيقية التوافقية التي بدونها لايمكن خروج العراق من عنق الزجاجة ولاسبيل امام القائمين في العراق الا بالرجوع الى الحكمة والابتعاد عن التعصب والعناد .

ان من ابرز الملفات التي يمكن مناقشتها في الحوار بشكل جاد وصريح هي : [1]

[1] ينظر بالتفصيل : تمارا كاظم الاسدي ، اشكاليات بناء الدولة العراقية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، ٢١ شباط ٢٠٢١ .وكذلك ينظر : مبادرة الكاظمي للحوار الوطني العراقي : الاهداف والمعوقات ، مركز الامارات للسياسات ، ٣٠ مارس ٢٠٢١ .

١ . الاشكالية الاجتماعية ويمكن تحديدها بالاتي :

- ازمة الثقة : ففقدان الثقة السياسية هي بين اطراف العملية السياسية .
- الانقسام الديني المذهبي
- التكوينات العشائرية والقبلية .

٢ . اشكالية ادارة التنوع العرقي والمذهبي والديني

٣ .اشكالية الاستبداد بالسلطة والاستحواذ على مغانمها والتفريط بمقدرات البلد وضرورة تقييدها وتقنينها في اطار المؤسسات القانونية والدستورية .

٤ .اشكالية الهوية وفشل الخطاب السياسي في ايجاد روابط مشتركة تعيد اللحمة الوطنية وتدفع بالمواطنة الى الامام، فنراه قد عمق من الازمة لانه لم يستند الى خطاب جامع واحد يصهر كل خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاتهم تحت الهوية الوطنية العراقية .

٥ .اشكالية الطائفية والمحاصصة التي اضحت ومنذ عام ٢٠٠٣ احد خصائص الدولة العراقية واستمرارها يهدد اي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على المؤسسات ونظام الكفاءة في ادارة الدولة، واخطر مافيها ركونها الى التقسيم الحزبي والطائفي مما ادى الى استشراء الفساد والاسلوب السيء في ادارة الدولة كمرحلة اولى وانهيار الدولة كمرحلة اخيرة .

فاذا كان الانتماء الوطني او الهوية الوطنية التي تتجاوز الولاءات المحددة اساس وجود الدولة ذاتها ومحركها ورمزها وترجمة لها ، فأن الولاء لاحدى مقومات الهوية – الطائفة ، العرق ، اللغة – هي التي تحدد فشل الدولة .

ومما لاشك فيه ان تأجيج الصراع الطائفي في العراق يمثل المدخل الرئيسي في رسم السياسات الدولية والاقليمية وليكون العنصر الاساسي لتحقيق مصالح ذات ابعاد ورهانات مختلفة ... حيث ساهم الاستقطاب الاقليمي والدولي في تعميق هذا الصراع وديمومته لصالح القوى المتنافسة على منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والعراق بصورة خاصة .

٧ . اشكالية الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وقد تم مناقشتها بالتفصيل في البحث .

٨. مناقشة آاليات وسبل حصر السلاح بيد الدولة .

٩ . الوجود العسكري الاجنبي في البلاد ، ومناقشة الحوار مع الجانب الامريكي لتثبيت جدولة الانسحاب وفقا لحاجة القوات العراقية وتطورها ، ومحاولة حسم مشكلة (حزب العمال الكردستاني) وتواجده على الاراضي العراقية .

١٠ . محاولة الاتفاق على خطوط عريضة لسياسة العراق الخارجية وتطويرها مع دول العالم والمنطقة

١١١ . المشاكل العالقة بين بغداد واقليم كردستان وامكانية ايجاد حلول نهائية لها .

١٢ . بحث تداعيات الازمة الاقتصادية .

والسؤال الذي يفرض نفسه ماهو الاطار العام للحوار التوافقي الوطني ؟

ونورد بعض النقاط المهمة التي يمكن اعتمادها كخريطة طريق لحوار توافقي وطني عراقي :

اولا : يجب التفريق بين مفهوم الحوارالتوافقي الوطني وبين مفهوم المصالحة الوطنية ، فالاول يستخدم لغرض توسيع المشاركة المجتمعية والسياسية معا وهو جزء واحد ومهم تمهيدا لعملية المصالحة الوطنية التي ان تحققت يمكن عندها المباشرة برسم هيكلية النظام الاجتماعي والسياسي على اسس العدالة الاجتماعية وهنا فقط نستطيع تطبيق النموذج الديمقراطي التوافقي أسوة بالدول الناجحة التي طبقته وأخراج العراق من أزماته واختناقاته وعدا ذلك لايمكن التقدم خطوة واحدة ويبقى شبح التقسيم والانفصال يهدد العراق .

ثانيا : شرعية الحوار التوافقي الوطني يجب ان تستمد من المجتمع المحلي بكل فئاته واطيافه من المثقفين والاكاديمين والنخب السياسية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وممثلين من الشباب والطبقات الكادحة ويمكن اختيار بعض الشخصيات السياسية المنضوية تحت الاحزاب والمؤمنة بقضية الحوار الوطني ان تتولى ادارة الحوار .

ثالثا : قياس فعالية الحوار ، تعتمد اولا على مشاركة جميع الفرقاء في الحوار بشكل فعال ومصداقية في الرؤية والهدف ، وبالتأكيد ان فعالية الحوار تقاس من خلال النتائج خاصة في مرحلته التمهيدية.[1]

رابعا : وضع سيناريوهات مستقبلية للارتقاء بمستويات الحوارالتوافقي الوطني بدءا من اعتماد هيئة وطنية تتولى المجالات التنظيمية والتمويلية والاعلامية وتشكيل لجان متابعة لهذا الغرض ، ووصولا

[1] ينظر رائد الحامد ، عقبات امام الحوار الوطني في العراق ، موقع الاناضول ، ٢٤ آذار ٢٠٢١.

الى تسوية ومصالحة وطنية شاملة وحقيقية ثم البدء في التعديلات الدستورية ووضع أسس الحكم الرشيد .

وبالتأكيد ان اي حوار لايمكن ان يحقق غاياته من دون ان يكون هناك ضمانات ، وهذه الضمانات يجب ان تكون على اكثر من مستوى: المستوى الاول (قوة الدولة) والمستوى الثاني : استحصال الثقة يحتاج الى ضمانات حقيقية بأن الاحزاب والزعامات السياسية وجميع قوى السلطة باتت تدرك تماما بأن الحوار التوافقي الوطني هو السبيل الوحيد لاخراج العراق من الازمات والفساد وسوء الادارة ، والمستوى الثالث: هي كما ذكرنا بالكيفية التي يتم من خلالها الاتفاق على مخرجات الحوار التوافقي الوطني ممكنة التنفيذ من دون عرقلة وتدخلات القوى الخارجية وهذه الاخيرة هي التي تسببت في وصول العراق لهذا المنحدر الخطير .[1]

وهذا لا يمكن ان تتحقق من دون وجود قادة جاديين وملتزمين ومؤمنين بقضية الوطن ومصلحة المواطن اولا واخيرا .

[1] ينظر حول ذلك : اياد العنبر ، مصدر سبق ذكره .

المصادر

١. تمارا كاظم الاسدي ، اشكاليات بناء الدولة العراقية ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، ٢١ شباط ٢٠٢١

٢. عقيل عباس ، الحوار الوطني في العراق مرة اخرى ، سكاي نيوز عربية ، ٢٥ اذار ٢٠٢١ وكذلك ينظر للكاتب : عن اوهام وحقائق الحوار الوطني في العراق ، سكاي نيوز عربية ، ٢٨ ، تشرين اول ٢٠٢١ .

٣. محمد صادق جراد ، الديمقراطية التوافقية ، الشرق الاوسط ، ١٨ نوفمبر ، ٢٠١٢ .

٤. علي فارس حميد، الديمقراطية التوافقية : رؤية في المفهوم والنشأة ، موقع المركز العراقي الامني ، ٣/١٠ / ٢٠١٠ .

٥. د. علي مراد العبادي : العراق وسبل الخروج من الديمقراطية الطائفية ، مركز الفرات ، ٢٨ / ٥ / ٢٠١٨ . وحول انماط النظم السياسية ينظر : د. كمال المنوفي ، النظم السياسية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ .

٦. مركز الامارات للسياسات ، ٨ ديسمبر ٢٠١٩ . وكذلك ينظر لمزيد من التفاصيل حول الدستور العراقي ندوة المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية بعنوان (عشرة سنوات على الدستور العراقي : رؤية نقدية) ٢٤-١٠-٢٠١٥ ، منشور في مجلة شؤون عراقية التي تصدر عن المركز عام ٢٠١٦ .

٧. مها جابر سلمان الربيعي ، النظام السياسي في العراق : بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها (٢٠٠٣ – ٢٠٠٩) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١١، وكذلك ينظر د. وصال نجيب العزاوي ، قياس جودة نظام الحكم : انموذج فاعلية الاداء الحكومي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ . وكذلك ينظر : باسم المنذري ، طبيعة وبنية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الحوار المتمدن ، ٢٦ / ٣ / ٢٠١٢ . وكذلك مهدي جابر مهدي : اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الحوار المتمدن ، ٢٠١٢/١٢/١ .

٨. د. فائز صالح اللهيبي ، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق ، المجلد الخامس ، العدد ١٣ ، في ٣١ /مارس – اذار / ٢٠٠٩ .